

تقرير عن موازنة عام 2005

3330 مليون دينار موازنة عام 2005 و 270 مليون العجز

لا ضرائب جديدة ولا زيادة على الرواتب و خطة خمسية
لازالة دعم المحروقات 0

3060 مليون دينار الايرادات العامة منها 1060 مليون
مساعدات خارجية وملياران إيرادات محلية 0

2545 مليون دينار النفقات الجارية و 785 مليون
الرأسمالية 0

اقر مجلس الوزراء مشروع قانون موازنة الدولة عام 2005 و بلغ حجمها
(3330) مليون دينار بعجز مقداره (270) مليون دينار 0

وتم تخفيض عجز الموازنة من (3.9%) من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2004
الى (3.3%) عام 2005 0

وُبُنيت الميزانية على اساس (42) دولارا سعرا لبرميل النفط ، مقارنة مع
(26) دولار للبرميل الواحد في موازنه عام 2004 وتضمنت لأول مره بندا محدد
لدعم المحروقات بلغ للعام القادم (310) ملايين دينار ، مقارنة مع (250) مليون عام
2004 ، وستقر الحكومه خطة خمسية لتقليص الدعم تدريجيا بمعدل (60-65)
(مليون دينار سنويا في حال استمرار اسعار النفط العالمية حول المعدل الذي توقعته
الميزانية ، وتمهد في نهايتها إلى تحرير كامل لاسعار المحروقات في السوق المحلية
بالتزامن مع انتهاء عقد امتياز مصفاة البترول الاردنية 0

تم ترشيد وضبط النفقات في عام 2004 بما مقداره (100) مليون دينار شملت
تخفيض الهواتف والسفر والاثاث والكهرباء والمحروقات 0

ولدى مقارنة بيانات مشروع قانون الموازنة العامة الجديد مع بيانات قانون الموازنة العامة لعام 2004 :

• الإيرادات :

قدرت الإيرادات الاجمالية في موازنة عام 2005 بمبلغ (3060) مليون دينار لتسجل ارتفاعا عن مستواها المقدر في قانون الموازنة لعام 2004 بمقدار (763) مليون دينار او ما نسبته (33.2%) 0

اظهرت تقديرات الإيرادات المحلية لعام 2005 ارتفاعا بمقدار (175) مليون دينار او ما نسبته (9.6%) عن تقديرات قانون الموازنة العامة لعام 2004 لتصل هذا العام الى (2000) مليون دينار بعد ان تم تخفيضها بنحو (30) مليون دينار تمثل اعفاءات متوقعة للمشاريع الاستثمارية الخاصة المتوقع ان يتم تنفيذها خلال هذا العام وفقا لما تم اقراره في خلوة البحر الميت ، ويعزى السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع الى الاثر الايجابي الناجم عن دمج دائرتي ضريبيتي الدخل والمبيعات والذي اسهم بشكل واضح في تحسين مستوى التحصيل الضريبي وكذلك الى التحسن المتوقع في اداء الاقتصاد الوطني خلال عام 2005 والذي من المتوقع ان يسجل نموا حقيقيا لا تقل نسبته عن (5%) 0

• المساعدات الخارجية :

قدرت المساعدات الخارجية ان تبلغ في عام 2005 بنحو (1060) مليون دينار ، بارتفاع مقداره (578) مليون دينار عن مستواها في تقديرات قانون الموازنة العامة لعام 2004 ، ويعزى جانب من هذا الارتفاع إلى النهج الجديد الذي شرعت وزارة المالية باتباعه هذا العام ولأول مرة والمتمثل باحتساب قيمة المنح النفطية المتوقع ان تحصل عليها من الدول العربية الشقيقة وفقا للأسعار العالمية السائدة ، اما الجانب الاخر من هذا الارتفاع فيعزى إلى تضمين موازنة عام 2005 المنح الخاصة لبرنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي ، في حين لم تدخل المنح الواردة في برنامج التحول الاقتصادي في موازنه عام 2004 حيث كان يتم ادراجها في فصل مستقل 0

• النفقات :

قدرت النفقات العامة بما مقدارة (3330) مليون دينار ، و قدرت النفقات الجارية في عام 2005 بنحو (2545) مليون دينار لتتجاوز بذلك مستواها المقدر في قانون الموازنة العامة لعام 2004 بنحو (412) مليون دينار او ما نسبته (19.3%) ، ويعزى الجانب الاكبر من هذا الارتفاع إلى تضمين هذه النفقات مبلغ (310) ملايين دينار نفقات متوقعة لدعم اسعار بيع المحروقات ، وهو لم يظهره الاسلوب الذي كان متبعاً في اعداد الموازنات العامة السابقة 0

• النفقات الرأسمالية :

قدرت نفقات المشاريع الرأسمالية في موازنة عام 2005 نحو (785) مليون دينار مقابل (537) مليون دينار قدرت في موازنة عام 2004 ، أي بزيادة مقدارها (248) مليون دينار او ما نسبته (46.2%)

ويأتي في طليعة المشاريع الرأسمالية في موازنة عام 2005 مشاريع خلوة البحر الميت المقدرة بنحو (50) مليون دينار ، اضافة إلى مشاريع برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي المقدرة بنحو (161) مليون دينار ، والمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ والجديدة الخاصة بالوزارات والدوائر الحكومية المقدرة بنحو (574) مليون دينار ، مقابل (537) مليون دينار في قانون موازنة عام 2004 أي بزيادة مقدارها (37) مليون دينار او ما نسبته (6.9%) 0

• مؤشرات اقتصادية :

استندت تقديرات موازنة عام 2005 إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية :

- توقع نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام 2005 لمعدل نمو لا يقل عن (5%) بالاسعار الثابتة و(8%) بالاسعار الجارية 0
- وصول معدل دخل الفرد الاردني في عام 2005 إلى ما يزيد عن (2100) دولار سنويا ، مقارنة مع (1798) دولار للفرد لعام 2004 0
- عدم تجاوز معدل التضخم مقاسا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لما نسبته (2.5%) ، مقارنة مع (3.5%) لعام 2004 0
- تحقيق كل من الصادرات والمستوردات السلعية لنمو متقارب و بحدود (10%) وتحقيق الحساب الجاري لميزان المدفوعات لعجز لا تتعدى نسبته (2%) من الناتج المحلي الاجمالي 0

موازنة عام 2005

خلاصة موازنة عام 2005 (مليون دينار)			
النفقات		الاييرادات	
3330	النفقات العامة	3060	الاييرادات الاجمالية
2545	النفقات الجارية	2000	الاييرادات المحلية
785	النفقات الرأسمالية	1060	المنح والمساعدات
	270		العجز

نسبة نمو ارقام الموازنة 2005-2004

نسبة النمو %	الصنف
33.2%	الاييرادات الاجمالية
9.6%	الاييرادات المحلية
19.3%	النفقات الجارية
46.2%	النفقات الرأسمالية

مؤشرات اقتصادية للاعوام 2005-2004

2005	2004	المؤشر
2100	1798	معدل دخل الفرد (دولار)
2.5%	3.5%	التضخم
42	26	حسابات سعر برميل النفط (دولار)
310	250	كلفه دعم النفط (مليون دينار)
3.3%	3.9%	العجز من الناتج المحلي الاجمالي

الخلاصة :

لقد جاءت هذه الموازنة متسقة تماما مع المرحلة الجديدة من المسيرة الوطنية في الإصلاح الاقتصادي ، حيث اعدت تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2005 على اساس مواصلة الخفض التدريجي لعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 0

واستندت الموازنة الى توجهات الحكومة وتطلعاتها المستقبلية التي تنبثق من خطة العمل الاقتصادي والاجتماعي للاعوام 2004-2006 وكذلك الى استراتيجية اصلاح الادارة المالية ، وجاءت لتترجم الاولويات الوطنية التي انبثقت عن الخلوة التي عقدت في البحر الميت مؤخرا ، حيث تضمنت تنفيذ عدد من المشاريع الراسمالية في مجالات ذات اولوية عالية كالتركيز على الاستثمار وتنمية الموارد البشرية ومحاربة الفقر والبطالة والتعليم العام والعالي والرعاية الصحية وتنمية المحافظات واصلاح القطاع العام وتطوير القضاء والثقافة وغيرها باعتبارها مشاريع تساهم بشكل فعال في زيادة وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة وتستقطب بشكل اكبر القوى العاطلة عن العمل بما ينعكس ايجابا في رفع مستوى معيشة المواطنين 0

وقد انتهجت وزارة المالية هذا العام اسلوبا جديدا في اعداد الموازنة العامه تمثل في بناء اطار مالي متوسط المدى يمكن الحكومه من الوقوف على الوضع المالي المتوقع للخبزينة العامه في المدى المتوسط من خلال استخدام الاساليب العلمية في تقدير الايرادات والنفقات العامه على ضوء التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية 0

وتمثل موازنه عام 2005 نقلة نوعية سواء من حيث اضاء العديد من عناصر الشفافية والافصاح على بيانات الموازنه العامه او من حيث اتسام السياسة المالية بالاتساق التام مع متطلبات المرحلة الجديدة من المسيرة الوطنية للاصلاح الاقتصادي التي تستهدف زيادة الاستثمار الخاص ورفع معدل النمو الاقتصادي ، كما وان مشروع الموازنه قد راعى الاخذ بعين الاعتبار مواصلة تخفيض العجز المالي للموازنه العامه ، الامر الذي من شأنه تخفيض نسبة اجمالي الدين العام (الخارجي +الداخلي) الى الناتج المحلي الاجمالي وصولا الى تحقيق النسب المستهدفة في قانون الدين العام والبالغة 80% من الناتج المحلي وبحيث لا تتجاوز نسبة الدين الخارجي 60% من الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية عام 2006 0

